

ونفرض بواقع ٢٥٪ من أجور دخول مبادين ساق الخيل ومال صيد الخام وجميع الأماكن العامة وال محلات الأخرى الخاضعة بالمراسيم بعذف أنواعها، ومن الأجور التي تدفع من كل سيارة يصرح لها بالدخول في الأماكن سالفه الذكر والأجور التي تدفع عن جزء أي مكان أو مقصورة وكذلك من كل ما يحصل مقابل حفظ الملابس أو بيع برامج أو ضرر ذلك.

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول الشهر التالي ل التاريخ نشره

يخص هذا القانون بخاتم الدولة ؛ وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ربى الآخر سنة ١٣٨٧ (٢٥ يوليه سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧

في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى جميع القوانين والقرارات الصادرة بتقديم بدلات أو رواتب إضافية أو تعويضات ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لما قوة القانون ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٧

بتعدل بعض أحكام القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة إضافية للدفاع

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من مجال الفرجنة والملاهي والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة إضافية للدفاع والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لما قوة القانون ؛
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه مادة جديدة برقم ١ مكرراً نصها كالتالي :

”مادة ١ — مكرر — تفرض ضريبة إضافية للدفاع على كل دخل أو أجرة مكان في الدور والمخال الخاضعة للضريبة وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار إليه وذلك بالفئات الآتية :

	٢٥	١٠	٥٠	٧٠	١٠٠	١٥٠	٢٠٠	٢٥٠	٣٠٠
٥ مليارات بالنسبة للأجور من	إلى	١٠	٢٥	٥٠	٧٠	١٠٠	١٥٠	٢٥٠	٣٠٠
١٠ مليارات بالنسبة للأجور التي تزيد على	إلى	٢٥	٥٠	٧٠	١٠٠	١٥٠	٢٠٠	٢٥٠	٣٠٠
٢٠ مليارات بالنسبة للأجور التي تزيد على	إلى	٥٠	٧٠	١٠٠	١٣٠	١٦٠	١٩٠	٢٣٠	٢٧٠
٢٥ مليارات بالنسبة للأجور التي تزيد على	إلى	٧٠	١٠٠	١٣٠	١٦٠	١٩٠	٢٣٠	٢٧٠	٣٠٠
٣٥ مليارات بالنسبة للأجور التي تزيد على	إلى	١٠٠	١٣٠	١٦٠	١٩٠	٢٣٠	٢٧٠	٢٧٠	٣٠٠
٤٥ مليارات بالنسبة للأجور التي تزيد على	إلى	١٣٠	١٦٠	١٩٠	٢٣٠	٢٧٠	٢٧٠	٢٧٠	٣٠٠
٥٥ مليارات بالنسبة للأجور التي تزيد على	إلى	١٦٠	١٩٠	٢٣٠	٢٧٠	٢٧٠	٢٧٠	٢٧٠	٣٠٠

استدراك

نشر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٧ الخاص بمنع الشركة العامة للبترول حق استغلال منطقى شقير وعامر في العدد رقم ٦٠ من الجريدة الرسمية الصادر في ١٩٦٧/٥/١١ ، وقد سقط منها نشر إحداثيات هاتين المنطقتين .

منطقة حقل عامر

مساحتها	٧١,٥٧٨ كيلومتراً مربعاً
إحداثيات كيلومترية	٨١٦٧٨٨,١٤
متر شمالي	٨٠٤٧٨٢,٢٩
متر شرقاً	٨٠٩٤٠٣,٣٣
متر شمالياً	٦٥٢٦٨١,٠٨
متر شرقاً	٦٥٦٠٣٥,١٢
متر شمالي	٦٤١٦٥١,٤٥
متر شرقاً	٦٣٩٧٤٤,٧٢

منطقة حقل شقير

مساحتها	١٠٠ كيلومتر مربع
إحداثيات كيلومترية	٨٢٧٧٦٢,٢٤
متر شمالي	٦٠٥٧٣٧,٩٨
متر شرقاً	٦١١٦١٥,١٨
متر شمالي	٦٠٣٥٣٠,٥٨
متر شرقاً	٥٩٧٦٤٩,٦٢

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤١٩ لسنة ١٩٦٧

بتعيين السيد / أمين حامد هويدى وزيراً لل التربية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٥٢ لسنة ١٩٦٧ بتشكيل الوزارة ،

قرر :

مادة ١ - عين السيد / أمين حامد هويدى وزيراً لل التربية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ دين الأخرست ١٣٨٧ (٢٢ يوليه سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء وإعانته غلاء المعيشة تخفض جميع البدلات والرواتب الإضافية والمعويضات وما في حكمها التي تمنع لأى سبب كان ملاوة على المرتب الأصل للعاملين المدنيين والعسكريين بالحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية انتابة لها أو التي تساهم فيها الدولة وفقاً للنسب الآتية :

- ٥٠٪ بالنسبة لبدلات التنليل أو الاستقبال وما في حكمها
٢٥٪ بالنسبة لباقي البدلات والرواتب الإضافية والمعويضات وما في حكمها .

ويعتمد في حساب مقدار المخفض ومقدار ما يستحق من البدل بعد خفضه على العوامل المشار إليه بالقيمة التي كانت مقررة للبدل في ٣٠ يوليه سنة ١٩٦٥ أو في أى تاريخ لاحق يكون قد تقرر البدل فيه .

ويجرى المخفض على البدلات والرواتب الإضافية والمعويضات المستحقة من الشهر التالي لتاريخ نشر هذا القانون .

مادة ٢ - تشكل لجنة عليا برئاسة وزير الخزانة وعضوية كل من رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ورئيس مجلس الدولة ويكون لها تفسير أحكام هذا القرار تفسيراً تشريعياً متزماً ويفسر في الجريدة الرسمية .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ولو زير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذـه .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ دين الأخرست ١٣٨٧ (٢٥ يوليه سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر